سيلان المعنى وأوهام الحداثة:

بعد انفراط المنظومة الحداثية وسقوطها في وحل الشك والعبثية، أصبحت "فلسفةً لا مركزية"، تعادي . في أعظم تجلياتها . فكرة الثبات والنّظام سواء أكان ثباتًا ونظامًا دينيًا أم إنسانيًا، فأضحى العالم . في نظرها . نسقًا سائلًا بلا يقين أو معنى أو غاية أو هوية!.

بتلك الرؤية دشَّن الفكر الغربي مرحلة "ما بعد الحداثة"، وستحاكيه الحداثة العربية الزائفة حذو القذة بالقذة، لكن مع فارق التحدي، الذي سيضطرُّها إلى ارتطام رأسها بصلابة النظام الإسلامي.

في مناخ العبثية والفوضى الحداثية تحضر مفاهيم "المنطق متعدد القيم" فقد هرع إليها مفكرو "ما بعد الحداثة" ليصنعوا من مفاهيمه معاول هدم لأسس النظام الإسلامي، فها هو الدكتور "محمد أركون" ينادي . في سياق تقويضه أسس نظام العقائد الإسلامية . بتطبيق معايير "المنطق التعدُّدي" في نقد التراث، وتجاوز ثنائياته المتناقضة، كـ "العقل والإيمان" و"الحقيقة والضلال" و"الصواب والخطأ" و"الخير والشر"... (8)

وعلى خطوات المشروع العبثي التقويضي نفسه يسير الدكتور "علي حرب"، وباللغة نفسها يرفض ما يسميه بـ "خداع التصنيفات والثنائيات"، فلا حدود . في رأيه بين "العقل واللاعقل" و"الحقيقة والوهم" و"الصدق والكذب" و"الإيمان والكفر"... (9)

إن محاولة تجاوز تلك الثنائيات نتيجة حتمية لسفسطة "ما بعد الحداثة"، إذ ليس ثمة – في رؤيتها – هوية واحدة، ولا صورة واحدة للحقيقة، ولا نموذج فكري أو حضاري واحد يمكن الدفاع عنه أو التبشير به، ولذلك كان تفكيك مفهوم الوحدة، وتقويض مفهوم الكلية، وهدم عقيدة الَّلاهوت القائلة بالأصل والوحدة المطلقة، هدفًا لهذا المشروع العبثي الفوضوي.(10)

وفي تلك السيولة الفكرية ترعرعت "القراءة المفتوحة للنص"، بمرجعية "فوكو" و "دريدا"، كما مارسها بعض نقاد الفكر والتراث الإسلامي من المحدثين العرب، فـ "أركون" يؤسّس من خلالها لما يسميه بـ "الإسلاميَّات التطبيقية"، و"حرب" ينتهي بواسطتها إلى أن الوحي مجرد حدث مقالي وأُفُق دلالي (11)

وتتسرب تلك السيولة المنطقية إلى بعض أصحاب المشاريع التكاملية، كالمشروع الحجاجي التداولي عند الدكتور "طه عبد الرحمن"، الذي أقام فلسفته النقدية على

فكرة "التداول"، أو المجال التداولي المستلزم "النسبيَّة الزمكانية" و "الجانب العملي"، وبعيني تلك الفكرة التأسيسية ينظر إلى حقيقة الدين والعقل، وكلتاهما حقيقتان نسبيَّتان لأنهما نتيجة للمجال التداولي "الزمكاني" النسبي.

بتلك الروح النسبية يصبح "العقل" نفسه . المسؤول عن إثبات الحقائق . متغيرًا متجددًا، أو . بالمصطلح الذي سكَّه الدكتور طه . "متكوثرًا"، ومن هنا جاء نقده لـ "المنطق ثنائي القيمة"، ودعوته إلى تجديد "علم الكلام" بإعادة بنائه على مفاهيم "المنطق التعددي"، بدلًا من بنائه التقليدي على ثنائية "المنطق القديم"، "الحق والباطل" أو "الصدق والكذب" (12).

ومن مسوّغات إقامة "علم الكلام الجديد" على قيم منطقية متعددة . في نظر الدكتور . تحقُّقُ خرق "علم الكلام القديم" مبدأ الثالث المرفوع ومبدأ عدم التناقض، ومع أن إبطال ضرورة هذين المبدأين سيؤدي إلى انهيار منظومة "علم الكلام" إلا أن الدكتور يرى وقوع تجاوز وخرق ضرورة المبدأين من قبل المتكلّمين أنفسهم.

ويدلّل على ذلك بمباحث، منها: علاقة الصفات بالذات، وبمسألة الأحوال، فالمتكلّمون ـ في نظره ـ خرقوا مبدأ الثالث المرفوع بتقريرهم أن: "الصفات لا هي عين الذات ولا هي غير الذات"، فليست مماثلة للذات وليست مباينة لها !.

لا ريب من أن "الوَهْم" قد تلبَّس بفهم الدكتور لتلك التقريرات الكلاميَّة، ومَكْمَن الغلط يظهر في عدم تفريقه بين "الثبوت" ـ وهو أمر ذهني ـ وبين "الوجود" ـ وهو أمر خارجي ـ فالصفات عند هؤلاء النظار من المتكلّمين ليست هي الذَّات باعتبار الوجود الذهني، ولا هي غير الذَّات باعتبار الوجود الخارجي، فانفكاك جهة الحكم، يرفع ذلك "الوهم" الذي وقع فيه الدكتور، وقد اعتنى "التفتازاني" برفع هذا اللَّبس (13) وكذا الشأن في مسألة "الأحوال" كما بيَّنه "الشهرستاني"(14).